

لم يجوزاه الا في حال السفر اذ ا ب ظاهر
الاية واما القرض فلان يد من اعتباره عند
مالك يصح الارهاق بالاجاب والسود
بدون البصر فان من بعضا بعضا
فان من بعض اللذين بعض المدبور
لحسن طيبته به وفرا التي فان او من اي
اسم الناس ووصفوا المدبور بالامانة
والوفا والاستعانة عن الارهاق من
مثله فلو كان الذي اوتى امانته
حت المدبور على ان يكون عند طرف الدائره
وامنه منه واثباته له وان نودى اليه
الحق الذي ائتمته عليه فلم يرتكن منه وكي
الدين امانه وهو مضمون لا يمتانه عليه
ترك الارهاق منه والعزاه ان ينطق
بهمزة ساكنة بعد اللذان او با فنقول
الذي تميز بالواو والذ تميز وعن غاصم
انه فراء الذي من بادغام الباء في التاء
فما ساء على التيسر في الافعال من
التيسر وليس يصح لان الباء متقلبة

٤٤
٤٢
عن الهمزة فهي في حكم الهمزة وانزل عاصم
وكذا لذكرنا في زواياهم فمخرجهم ان
وقلته رقع باسم على التاء عليه فانه
قل فانه يا من قلته ويجوز ان يرتفع قلته
بالاستدراك وان لم يخرج مقدم والحمله
خبر لان فان قلت كالا اقتصر على وله
فان يرفع وما قاده ذكر القلب والجملة
هي الامة لا القلب وجده قلت كما ان
الشكارة هو ان يصرفها ولا يتكلم بها
فلما كان انما مقترقا بالقلب استند اليه
لان استناد الفعل الى الحارجه التي تعمل
بها اطلع الا تزال يقول دا ارضي التوكيد
هذا ما اصرته عيني ومما سمعته اذني
وما عرفه قلبي ولان القلب هو رئيس
الاعضاء والمضغه التي انضمت صلح الجسد
كذلك وان فسدت فسدت الجسد كله فحانه
قبل مقدم على الام في اصل نفسه ومالك
اشرف مكان فيه وليلا رطبان ان لثمان
الشكارة من الاثام المتعلبه باللسان
فقط وليعلم ان اغلب اصل متعاقبة ومعدت